الأمم المتحدة

A/AC.96/1155

الجمعية العامة

Distr.: General
29 June 2016
Arabic
Original: English and French

**اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي**
**الدورة السابعة والستون**
جنيف، ٣-٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
**النظر في التقارير المقدمة عن أعمال اللجنة الدائمة**

# تقرير الاجتماع الخامس والستين للجنة الدائمة (١٥-١٧ آذار/مارس ٢٠١٦)

GE.16-11126(A)
*1611126*

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات


| *الفصل* | | *الفقرات* | *الصفحة* |
|---|---|---|---|
| أولاً – | مقدمة | ١ | ٣ |
| ثانياً – | إقرار جدول أعمال الاجتماع الخامس والستين وبرنامج العمل لعام ٢٠١٦ | ٢ | ٣ |
| ثالثاً – | الأنشطة الإقليمية والبرامج العالمية | ٣-٢٩ | ٣ |
| رابعاً – | الإدارة والرقابة المالية والمراقبة الإدارية والموارد البشرية | ٣٠-٣٧ | ١١ |
| خامساً – | التنسيق | ٣٨-٤٢ | ١٤ |
| سادساً – | الحماية الدولية | ٤٣-٤٧ | ١٥ |
| سابعاً – | سياسة البرامج/الحماية | ٤٨-٥٨ | ١٦ |
| ثامناً – | الميزانيات البرنامجية والتمويل | ٥٩-٦٣ | ١٩ |
| تاسعاً – | أي مسائل أخرى | ٦٤ | ٢٠ |
| المرفق | | | |
| | مقرر بشأن الميزانيات والتمويل لعامَي ٢٠١٥ و٢٠١٦ | | ٢١ |

## أولاً– مقدمة

١– افتتح رئيس اللجنة التنفيذية، السفير كارستن ستاور (الدانمرك)، الاجتماع ورحّب بغواتيمالا والعراق ومالي بوصفها دولاً حازت صفة مراقب حديثاً. وترأست نائب الرئيس، السفيرة روزماري مكارني (كندا)، الاجتماع في اليوم الثاني.

## ثانياً– إقرار جدول أعمال الاجتماع الخامس والستين وبرنامج العمل لعام ٢٠١٦

٢– أقرّت اللجنة جدول أعمال الاجتماع (EC/67/SC/CRP.1) وبرنامج العمل لعام ٢٠١٦ (EC/67/SC/CRP.2) على نحو ما قُدِّما.

## ثالثاً– الأنشطة الإقليمية والبرامج العالمية

### ألف– التطورات الإقليمية

٣– لاحظ مساعد المفوض السامي (للعمليات) حدوث تطورات إيجابية أثناء العام الماضي، لكن المشهد العالمي ككل ظل يبعث على قلق عميق، وليس أقله في أوروبا، حيث كشفت أزمة اللاجئين والمهاجرين عن أمثلة قوية في التضامن والإنسانية، وفي الوقت ذاته كشفت عن تسمم النقاش أيضاً. وحثّ الدول على ألاّ تغفل تحديات أقل بروزاً تتعلق بالتشرد، ودعا المانحين لا إلى المحافظة على التمويل فحسب، بل إلى زيادته، مشيراً إلى أنه لم يُستوفَ من ميزانية المفوضية، البالغة سبعة بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، سوى النصف في عام ٢٠١٥.

#### (أ) أفريقيا

٤– لاحظ مدير مكتب أفريقيا أن المحنة التي يقاسيها حوالي ١٧ مليون مشرد في أفريقيا عرضة لأن يطويها النسيان، رغم تزايد الوعي العام بالتشرد القسري. وسلّط الضوء على التحديات التي تعترض تمويل عمليات كثيرة، ولفت الانتباه إلى التحديات المتعلقة بالحماية، بما في ذلك الحاجة إلى إيجاد توازن بين إمكانية اللجوء والشواغل الأمنية، وإلى ضمان الطابع المدني للجوء. وسلّط الضوء أيضاً على تطورات إيجابية تتعلق بالحلول وبانعدام الجنسية.

٥– ولاحظت اللجنة العدد الكبير من حالات الطوارئ التي تؤثر في أفريقيا، ورحّبت بالسخاء المستمر الذي تُظهره البلدان المضيفة. وأعرب بعض الوفود عن القلق لكون المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (المفوضية) لم ترفع مستوى الاستجابة لحالات الطوارئ بالسرعة الكافية في بعض الحالات، ولا سيما في بوروندي. وأُعرب عن القلق إزاء انخفاض مستويات تمويل العمليات في أفريقيا، ولا سيما على صعيد الحلول وأنشطة كسب الرزق، وإزاء النقص المتوقع في الأغذية نتيجة عدم كفاية تمويل برنامج الأغذية العالمي. ورُحِّب بجهود المفوضية الرامية

إلى زيادة المساعدة النقدية باتباع نهج محدد الأهداف من أجل مواجهة تقليص حصص الإعاشة، وحُثّت المفوضية على تقديم معلومات عن استراتيجية الاستهداف، فضلاً عن أي استراتيجيات أخرى تهدف إلى زيادة توفُّر الأغذية. وطُلب إلى المفوضية تقديم معلومات مستكملة بشأن متابعة الجزء الرفيع المستوى من اجتماع اللجنة التنفيذية لعام ٢٠١٤ المتعلق بتعزيز التعاون الدولي والتضامن والقدرات المحلية والعمل الإنساني من أجل اللاجئين في أفريقيا.

٦- وفيما يتعلق بالحلول، رحّبت الوفود بمشاركة لاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى في الانتخابات الأخيرة، وأعربت عن أملها في أن يمهّد ذلك الطريق أمام مزيد من حالات العودة الطوعية. وحُثّ المجتمع الدولي على دعم عودة اللاجئين الصوماليين الطوعية إلى وطنهم في إطار المبادرة العالمية بشأن اللاجئين الصوماليين، بطرق منها تعزيز المساعدة الإنمائية في الصومال. ومثّل استئناف حالات العودة الطوعية إلى كوت ديفوار واستمرار تنفيذ استراتيجية الحلول الشاملة للاجئين الروانديين تطورَين إيجابيين، رغم أن الاستراتيجية تحتاج إلى مزيد من الدعم من المجتمع الدولي. ورُحِّب بالزيادة في عدد اللاجئين الذين أُعيد توطينهم من أفريقيا في عام ٢٠١٥، وشُجعت الدول على استكشاف سبل بديلة لقبول اللاجئين، بما في ذلك لم شمل الأسر، من أجل منع عمليات التنقل الخطرة. وسُلط الضوء على المثال الإيجابي الذي قدّمته دول مثل أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا في توفير الاندماج المحلي. وسُلط الضوء على التقدم المحرز في مكافحة انعدام الجنسية، بطرق منها القضاء على التمييز الجنساني في قوانين الجنسية وإدخال تحسينات في نُظُم السجل المدني. وأعربت الوفود عن الأمل في أن يعتمد الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٦ البروتوكول المتعلق بالحق في الجنسية في أفريقيا.

٧- وذكر المدير أن الانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى شكّلت خطوة واعدة إلى الأمام، لكن ثمة حاجة إلى جهود لضمان التعايش السلمي وإعادة الإعمار ونزع السلاح وأنشطة كسب الرزق بما يضمن توفّر الشروط اللازمة للعودة. وفيما يتعلق بعمليات العودة إلى الصومال، قُيِّمت تسع مقاطعات بأنها آمنة. بيد أن الاتفاق الثلاثي لعام ٢٠١٤ بين كينيا والصومال والمفوضية يقوم على عودة اللاجئين إلى مناطقهم الأصلية مع توفر إمكانية الوصول إلى مستوى كافٍ من الخدمات لضمان الاستدامة. وأحاط المدير علماً باقتراح أحد الوفود بأن تحسّن المفوضية التواصل مع الجهات المعنية في الصومال، بما في ذلك الجهات المانحة والجهات الإنمائية الفاعلة والعائدون. واستجابة لنداء وُجِّه للمفوضية بأن تعزز قدرتها على الحماية والرصد في بوروندي، أفاد المدير بأن مكتباً قد أنشئ في ماكامبا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وأعرب عن أمله في أن تتحسّن عمليات التقييم مع افتتاح مكتب المبعوث الخاص للأمين العام ووجود مراقبين من الاتحاد الأفريقي. واستجابة للشواغل المتعلقة بإغلاق مخيم كيوانجا للأشخاص المشردين داخلياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قال المدير إن المفوضية تسعى إلى ضمان أن تكون مغادرة المخيم طوعية، تمشياً مع اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين داخلياً في أفريقيا، وأن يكون الحد الأدنى من الخدمات متاحاً في مناطق عودتهم. وفيما يتعلق بانعدام الجنسية، ذكر المدير أن في الإمكان زيادة معدلات تسجيل المواليد بين السكان المشردين عن طريق تمكين السلطات المحلية من إجراء عمليات التسجيل، وعن طريق اعتماد أطر قانونية وإذكاء الوعي.

**(ب) الأمريكتان**

٨- عرضت مديرة مكتب الأمريكتين معلومات مستكملة عن التطورات الحاصلة في المنطقة، مع التركيز على الجهود الجماعية التي بذلتها الدول للنهوض بخطة عمل البرازيل وتنفيذها. ووصفت المديرة التقدم المحرز على صعيد تعزيز الوصول إلى إجراءات لجوء عادلة ومؤثرة، مؤكدةً أهمية التعاون الإقليمي، ولا سيما من خلال بناء القدرات وتبادل الممارسات الفضلى. وفيما يتعلق بالمثلث الشمالي لأمريكا الوسطى، تحدثت المديرة عن بُعد الحماية الكامن في أزمة التشرد، وبيّنت استراتيجية المفوضية الرامية إلى تحديد الثغرات في مجال الحماية ووضع استجابة مشتركة مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، حتى في البلدان الأصلية. وشددت أيضاً على أهمية تلبية احتياجات النساء والأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم. وأثنت على الجهود التي تبذلها الدول لمنع وتسوية حالات انعدام الجنسية ولإظهار التضامن العالمي من خلال إعادة التوطين وغيرها من أشكال قبول اللاجئين.

٩- ولاحظت اللجنة أن إعلان وخطة عمل البرازيل يوفّران خارطة طريق للسنوات العشر المقبلة وإطاراً واقعياً ومرناً للتضامن والتعاون الدوليين بما ييسّر التوصل إلى حلول دائمة والقضاء على انعدام الجنسية. ودعت الوفودُ إلى توفير مزيد من الموارد المالية من أجل دعم تنفيذ خطة عمل البرازيل.

١٠- ورُحِّب بالتقدم المحرز في عملية السلام في كولومبيا، لكن أُشير أيضاً إلى استمرار العنف والتشرد في بعض مناطق البلد. وفيما يتعلق بالحلول، شُدِّد على أهمية تشجيع تنقل اليد العاملة وتيسير الاندماج المحلي، ولا سيما للفئات الضعيفة من السكان. وأُثني على المفوضية لتقديمها الدعم لدول المثلث الشمالي، خاصةً في تنفيذ الاستراتيجيات المشتركة لحماية الفئات الضعيفة. وشُجعت المفوضية على مواصلة العمل عن كثب مع الحكومات والشركاء، ولا سيما على صعيد تعزيز آليات حماية الأطفال واستقبالهم. وأُعرب عن التأييد للزيارات التي تُجريها المفوضية إلى مرافق الاحتجاز وللمعلومات عن إجراءات اللجوء التي قُدمت للأفراد الذين يلتمسون الحماية.

١١- وشكرت المديرة الوفود على عبارات الدعم وشجعت الدولَ على مواصلة تنفيذ خطة عمل البرازيل، ولا سيما من خلال الخطط الوطنية ومن خلال وضع آليات للرصد، مما سيوفر الأساس لتقييم أثر خطة العمل. وذكرت أن الحلول ممكنة في منطقة الأمريكتين، لكن الافتقار إلى الموارد يعني تعذّر إنجازها على نحو تام. ودعت إلى تعزيز الدعم المالي من أجل تحقيق المزيد. وفيما يتعلق بعمل المفوضية في أمريكا الوسطى، طمأنت المديرة اللجنة بأن التزام مكتب المفوضية مستمر في هذا الصدد. وردّاً على سؤال بشأن التقدم المحرز في تنفيذ استنتاج اللجنة التنفيذية المتعلق بالسجل المدني، أشارت المديرة إلى أن المشاورات جارية مع الحكومة في هايتي للمساعدة في إصلاح السجل المدني بما يتيح تسوية حالات عدم تحديد جنسية هايتيين في الخارج. وفيما يتعلق بإعادة توطين ٨٥٠ لاجئاً كولومبياً في عام ٢٠١٥، أوضحت المديرة أن الحلول التي تحققت من خلال برنامج التضامن لإعادة التوطين يكمّل بعضها بعضاً ولا يلغي

أحدها الآخر. ويتوقف الحل المطبَّق على وضع الأفراد المعنيين والمخاطر المتعلقة بحمايتهم. وفيما يتعلق بمبادرة الحلول الانتقالية، أشارت المديرة إلى أن المفوضية تعمل على تحليل الدروس المستفادة.

### (ج) آسيا والمحيط الهادئ

١٢- قدّمت مديرة مكتب آسيا والمحيط الهادئ معلومات مستكملة عن التطورات، مشيرةً بصفة خاصة إلى تدهور الوضع الأمني في أفغانستان في عام ٢٠١٥، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أعداد الإصابات بين المدنيين واستئناف التشرد، مما يؤثر في احتمالات العودة الطوعية. وفي ميانمار، شكّل اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والانتخابات التي تلته في تشرين الثاني/نوفمبر، خطوتين كبيرتين إلى الأمام. وقد حدثت بعض عمليات العودة التلقائية، ووُضعت خارطة طريق تشكّل أساساً لاتفاق ثلاثي بشأن العودة الطوعية إلى الوطن يُبرَم في المستقبل مع الحكومات المعنية، حالما تسمح الظروف بذلك.

١٣- وأعربت الوفود عن القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان وتأثيرها في سلامة موظفي المفوضية، وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، وفرص العودة، وزيادة تنقلات الأفغان إلى مناطق من بينها أوروبا. وشُجعت المفوضية على العمل بصورة واقعية للنهوض بـ "استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة للبلدان المضيفة". وأُعرب عن خيبة الأمل لأن الجزء الرفيع المستوى من اجتماع اللجنة التنفيذية لعام ٢٠١٥ بشأن حالة اللاجئين الأفغان لم يسفر عن توفير مزيد من الدعم لتنفيذ الحزمة المعززة من حوافز العودة الطوعية وإعادة الإدماج. وأشار أحد الوفود إلى أن كرم الضيافة الذي تبديه البلدان المضيفة ليس حلاً، وشدد على أهمية توفير الدعم المالي الكافي من أجل إعادة الإدماج على نحو مستدام في البلد الأصلي. ودعا هذا الوفد إلى تحديد حصة سنوية فيما يتعلق بإعادة توطين اللاجئين المقيمين في جمهورية إيران الإسلامية. وحُثت المفوضية على العمل مع الحكومة الأفغانية من أجل ضمان شمول العائدين بمبادرات التنمية الوطنية، وعلى الدعوة إلى تنفيذ السياسة الوطنية بشأن المشردين داخلياً تنفيذاً كاملاً.

١٤- ورحّبت الوفود بالتطورات الإيجابية في ميانمار، فضلاً عن الجهود التي تبذلها المفوضية من أجل وضع "خارطة طريق" لعودة اللاجئين طوعاً من خلال اتفاق ثلاثي. وفي غضون ذلك، من المهم مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين من ميانمار في تايلند. وأعربت اللجنة عن الأمل في أن تتمكن المفوضية من العمل مع الحكومة الجديدة على التصدي للأسباب الجذرية للتشرد وانعدام الجنسية.

١٥- وحُثت الدول، ولا سيما الأطراف الموقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي وتجنب احتجاز ملتمسي اللجوء وتجريمهم. وأُعرب عن القلق إزاء التنقلات البحرية المختلطة غير الآمنة، ودُعي إلى مواصلة

التعاون الإقليمي على التصدي لهذه المسألة. وحُثت المفوضية على مضاعفة جهودها لتقليص التأخير في تحديد صفة اللاجئ في بانكوك، وعلى ضمان الاتساق والإنصاف والشفافية في إجراءاتها لتحديد صفة اللاجئ. وشُجع مكتب المفوضية أيضاً على العمل مع البلدان المضيفة لزيادة تراخيص العمل والإقامة المؤقتة، ولدعم إنشاء عمليات وطنية للفرز والتسجيل. ولوحظ أن قلة فرص اللاجئين في المنطقة في الاستفادة من حلول دائمة لا تزال تؤدي إلى تنقلات، ودعت عدةُ وفود إلى زيادة أماكن إعادة التوطين وتسريع عمليات دراسة الملفات. وذُكرت إعادة توطين ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ من بوتان خارج نيبال إلى بلدان ثالثة بوصفها مثالاً إيجابياً على التعاون الدولي، وأعربت الوفود عن دعمها للجهود التي تبذلها المفوضية للتوصل إلى حلول للحالات المتبقية. وأكدت عدة دول من جديد التزامها بالقضاء على انعدام الجنسية، وشددت على الجهود الوطنية فيما يتعلق بتسجيل المواليد وإصلاح قوانين الجنسية.

١٦- وشددت المديرة على أن استراتيجية الحلول لا تزال تشكّل إطار العمل لتسوية حالة اللاجئين الأفغان. وبيد أن المفوضية واصلت تيسير عمليات العودة التلقائية، فإنها لم تتمكن من رصد العودة نظراً للحالة الأمنية. وحثّت المديرةُ على اتخاذ إجراءات منسقة لضمان استدامة عمليات العودة، بما يتعدّى المنح النقدية ويشمل المساعدة الإنمائية. وواصلت المفوضية الدعوة إلى زيادة الدعم المقدم إلى جمهورية إيران الإسلامية وباكستان، ولا سيما في مجال التعليم والتدريب على المهارات وسبل العيش. وفيما يتعلق بميانمار، لاحظت المديرة أن الأولوية تُولى لتيسير عودة الأشخاص المشردين داخلياً، غير أن المفوضية ستواصل العمل على التوصل إلى اتفاق ثلاثي بشأن العودة الطوعية بمجرد أن تكون الأوضاع مؤاتية. وأقرّت المديرة بوجود تحديات خطيرة تواجه المفوضية فيما يتعلق بإجراءاتها لتحديد صفة اللاجئ في آسيا، ورحّبت باعتزام بعض الحكومات البدء في العمل مع المكتب بشأن تحديد صفة اللاجئ.

### (د) أوروبا

١٧- وصف مدير مكتب أوروبا التطورات والتحديات المستمرة في المنطقة، محددةً حسب مواضيع هي الحصول على الحماية ونوعية الحماية والحلول. واستجابة للأعداد غير المسبوقة من الأشخاص الذين وصلوا إلى أوروبا، اعتمدت بلدان كثيرة تشريعات تقييدية أو استخدمت عوائق مادية لثني اللاجئين والمهاجرين عن الوصول إلى أراضيها، وتنامت المشاعر المعادية للأجانب. وفي الوقت نفسه، لوحظ دفق من التضامن على مستوى المجتمع المحلي. وفيما يتعلق بإيجاد حلول لحالات أخرى في أوروبا، أعربت المفوضية عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم في عدد من البلدان، حيث عُرقلت الجهود المبذولة بفعل القيود المفروضة على حرية التنقل وتعذّر إيصال المساعدات الإنسانية.

١٨- وشددت الوفود على أن من غير الممكن أن تصبح الحالة في أوروبا طبيعية من دون التصدي للأسباب الجذرية وراء النزاع في الجمهورية العربية السورية والتوصل إلى تسوية سياسية. فمن دون ذلك، من المرجح أن تستمر تدفقات اللاجئين. وفي حين رأى البعض حدوث تقدم داخل الاتحاد الأوروبي بشأن كيفية التعامل مع التنقلات غير النظامية في البحر الأبيض المتوسط

وإعادة النظام إلى التدفقات، ذكر آخرون أن الاتفاقات المبرمة في الآونة الأخيرة على إعادة اللاجئين بالجملة تدعو لقلق شديد. فينبغي أن تولى الأولوية لحماية حياة الإنسان لا لحماية الحدود. ومن المهم أيضاً التمييز بين المهاجرين واللاجئين، والتأكد من وجود ضمانات مناسبة في مجال الحماية. وحُثّت الدول على تنفيذ خطط للنقل وإعادة التوطين، وزيادة التدابير الرامية إلى ضمان جودة الحماية والفحوص الأمنية، وتوسيع وتحسين قدرات الاستقبال والإيواء على طول طريق الهجرة، مع إيلاء الأولوية للفئات الضعيفة من السكان.

١٩- وأعربت الوفود عن قلقها بشأن الحالة الإنسانية وانعدام الحلول في عمليات أخرى في المنطقة، من بينها أوروبا الشرقية والقوقاز. ورُحّب بالدعم المقدم لحملة القضاء على انعدام الجنسية التي تنفّذها المفوضية وجهودها الجارية الرامية إلى القضاء على انعدام الجنسية في أوروبا.

٢٠- وشكر المدير الوفود على الدعم المقدم إلى المفوضية وشركائها في التصدي للأزمة. وفيما يتعلق باجتماع ٣٠ آذار/مارس الذي تنظّمه المفوضية بشأن سبل قبول اللاجئين السوريين، ناشد المدير جميع الدول تقديم تعهدات. وقال إن في مقدور أوروبا أن تقدّم المزيد، بالنظر إلى أن ٠٠٠ ١٢ لاجئ فقط أعيد توطينهم في المنطقة في عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية المتردية في اليونان، قال إن المفوضية تشاطر اللجنة شواغلها، وشدد على أن الحكومة تحتاج إلى مساعدة مالية عاجلة لتلبية احتياجات حوالي ٠٠٠ ٤٤ لاجئ موجودين حالياً في البلد. ومن الأهمية الحيوية بمكان أيضاً زيادة تقاسم المسؤوليات، بما في ذلك نقل الأشخاص المؤهلين للحصول على حماية دولية. وفي الوقت نفسه، من المهم إيجاد أشكال أخرى من توفير الحماية، ليس في أوروبا فحسب بل في بلدان أخرى أيضاً، بصورة مباشرة من تركيا والبلدان المضيفة المجاورة الأخرى.

### (هـ) منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٢١- عرضت نائبة مدير مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مستجدات عمليات المفوضية، وسلّطت الضوء على أبرز التحديات وأهم الأولويات. وقد ظلت الحماية في صميم تدخلات المفوضية، وشملت الركائزُ الأساسية لعملها ضمان اللجوء ومنع الإعادة القسرية، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية، والتعامل مع التنقلات المختلطة، ومكافحة العنف الجنسي والجنساني، وتعزيز حماية الطفل. وفي حين تعمل المفوضية على معالجة حالات الطوارئ في المنطقة، فإن الحلول تمثّل أولوية أيضاً. وفيما يتعلق بحالة سوريا، لاحظت نائبة المدير أن تمويل الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات لم يتجاوز نسبة ٥ في المائة فقط، في حين لم يتجاوز تمويل خطة الإغاثة الإنسانية لسوريا ٤ في المائة فقط، على الرغم من الالتزامات التي قُطعت في وقت سابق من هذا العام في مؤتمر لندن. وبالمثل، عانت البرامج في شمال أفريقيا واليمن والعراق من نقص منهجي في التمويل القابل للتنبؤ.

٢٢- وركزت المناقشة إلى حد كبير على الحالة في سوريا، وتضمنت العديد من عبارات الثناء على العاملين في المجال الإنساني. وأُشيد بالجهود التي تبذلها المفوضية للوصول إلى المناطق المحاصرة في البلد ولتوسيع نطاق استجابتها في مجال الحماية. ورُحِّب بوقف الأعمال العدائية داخل

الجمهورية العربية السورية، لكن أُشير إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود لضمان قدرة الوكالات الإنسانية على الوصول بسرعة وأمان ومن دون عوائق. فالوصول المؤقت ليس كافياً، وأُعرب عن القلق إزاء وجود توجّه متزايد يتمثل في الهجوم على العاملين في المجال الإنساني. وشُجعت المفوضية على مواصلة استخدام تسجيل البيانات الحيوية وغيره من الأدوات المبتكرة، بما فيها المساعدة النقدية، في جميع أنحاء المنطقة، وعلى التركيز على الاحتياجات المتزايدة للاجئين خارج المخيمات، وتيسير التحول التدريجي باتجاه الاستجابات الأطول أجلاً، بالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الإنمائية. وفيما يتعلق بالتمويل، حُثّ المجتمع الدولي على ضمان حصول البلدان والمجتمعات المحلية المضيفة على الدعم الذي هي في أمسّ الحاجة إليه. وتحلياً بروح التضامن وتقاسم الأعباء، شُجعت الدول على استكشاف سبل لقبول اللاجئين السوريين، وعلى دعم الاجتماع المقبل الذي تنظّمه المفوضية بشأن هذا الموضوع في ٣٠ آذار/مارس.

٢٣- وأُعرب عن القلق أيضاً إزاء حالات إنسانية أخرى في المنطقة، بما في ذلك العراق وليبيا واليمن. ففيما يتعلق بالعراق، لا بد من إيصال المساعدات الإنسانية، والتخطيطِ للطوارئ لمواجهة موجات التشرد في المستقبل، ووضعِ استراتيجية شاملة لحماية كل من اللاجئين والمشردين داخلياً. وشُجعت المفوضية على توسيع نطاق استجابتها الإنسانية في اليمن والتعاون مع جميع الشركاء المحتملين من أجل تلبية الاحتياجات. ومن الضروري بذل مزيد من الجهود لتعزيز الاستجابات في مجال الحماية في ليبيا، ولا سيما فيما يتعلق ببدائل الاحتجاز والإنقاذ في البحر. وأشارت اللجنة أيضاً إلى الحالة غير المستقرة لملتمسي اللجوء في المنطقة، بمن فيهم الأفغان والفلسطينيون والصوماليون، وهؤلاء أيضاً في حاجة لمستوى متناسب من الحماية والمساعدة.

٢٤- وفيما يتعلق باللاجئين الصحراويين الذين يعيشون في المخيمات القريبة من تندوف، أكد أحد الوفود على ضرورة تقديم المساعدة من أجل مواجهة الضعف المتزايد للسكان، ولا سيما منذ الفيضانات التي اجتاحت المخيمات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأشار الوفد إلى الزيارة التي أجراها الأمين العام إلى مخيمات في آذار/مارس ٢٠١٦ بهدف لفت الانتباه إلى معاناة السكان وإلى ضرورة إيجاد حل يمكّنهم من العودة إلى وطنهم بكرامة. ودعا الأمين العام إلى اجتماع للمانحين يُخصَّص لمواجهة الحالة الإنسانية للاجئين الصحراويين. وشدد وفد آخر على أهمية تسجيل البيانات الحيوية، الذي يُعتبر أداة أساسية في مجال الحماية ويتيح للمفوضية قياس الاحتياجات الحقيقية للناس كمياً. وأكد الوفد أن التسجيل يتماشى مع ولاية المفوضية وقرارات مجلس الأمن الصادرة في الآونة الأخيرة. وشدد الوفد أيضاً على الحاجة إلى رصد عملية تقديم المعونة الغذائية رصداً سليماً حتى لا يتم تحويلها.

٢٥- وشكرت نائبة المدير الوفود على دعمها، وأعربت فيما يتعلق بحالة سوريا عن تقديرها للمساهمات المستمرة التي تقدّمها كل من البلدان المضيفة والمانحة. وأعربت عن أملها في أن يقابَل سخاء البلدان المضيفة بمزيد من التضامن من المجتمع الدولي لا على صعيد المساهمات المالية فحسب، بل أيضاً على صعيد إعادة التوطين وغيرها من أشكال القبول. وفيما يتعلق

بالخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وخطة الإغاثة الإنسانية لسوريا، شددت نائبة المدير على ضرورة أن يكون التمويل قابلاً للتنبؤ به وأن يقدّم في أوانه، وسلطت الضوء على أهمية عنصر مواجهة الأزمات في الخطة الإقليمية للاجئين. وداخل الجمهورية العربية السورية، تقود المفوضية ثلاث مجموعات وتعمل عن كثب مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن نهج "سوريا بأكملها" لضمان أن تكون العمليات فعالة قدر الإمكان. وفي اليمن، تمنت المفوضية توسيع العمليات، لكن إمكانية الوصول محدودة. وفي سياق المناقشة بشأن اللاجئين الصحراويين، أوضحت نائبة المدير أن التسجيل يجري بالتشاور مع البلد المضيف المعني. وفي هذه الحالة، تتناقش المفوضية مع الحكومة المضيفة، وهي ما زالت مستعدة لتقديم الدعم التقني اللازم. وفيما يتعلق بمسألة تحويل المعونة التي كشف عنها تقرير عام ٢٠٠٧ الصادر عن المكتب الأوروبي لمكافحة الغش، اتُّخذت منذئذ إجراءات رصد متعددة الطبقات وقوية، بالتعاون مع الشركاء، وذلك لضمان وصول المعونة إلى الجهات المقصودة، وقد عادت بعثات أجرتها الجهات المانحة في الآونة الأخيرة بمعلومات إيجابية.

## باء- البرامج العالمية

٢٦- قدّم مدير شعبة دعم البرامج والإدارة عرضاً عاماً عن البرامج العالمية للمفوضية على النحو الوارد في الوثيقة EC/67/SC/CRP.3. وسلّط الضوء على تقرير بشأن تنفيذ الاستراتيجية العالمية نُشر مؤخراً يعرض الإنجازات والتحديات فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجيات المفوضية لخمس سنوات في مجال الصحة العامة، والسكن والمأوى، وسبل العيش، والحصول الآمن على الوقود والطاقة.

٢٧- وأُعرب عن تأييد واسع لأنشطة المفوضية في مجال البرامج العالمية التي وضعت معايير عالية في تقديم الخدمات والمساعدة إلى اللاجئين. وفي الوقت نفسه، شُجعت المفوضية على مراعاة الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية المضيفة في تصميم تلك البرامج وتنفيذها. وفيما يتعلق بسبل العيش، حُثت المفوضية على توسيع نطاق برامجها في البلدان الأصلية، بغية دعم إعادة توطين اللاجئين وإعادة إدماجهم على نحو مستدام. ودُعي المكتب إلى تعزيز ما يبذله من جهود الدعوة في سبيل إدراج اللاجئين في نُظُم التعليم الوطنية، والتوصل إلى حلول تعليمية مبتكرة لصالح اللاجئين في المواقع النائية، وضمان تمكّن جميع الأطفال من الحصول على التعليم. وطُلب إلى المفوضية أن تقدّم مزيداً من المعلومات بشأن استراتيجيات توفير المأوى التي تعتزم وضعها في إطار عمليات أصغر تديرها، وأيضاً أن تفكّر في فعالية مجموعة توفير المأوى العالمية، بالنظر إلى تزايد عدد اللاجئين والمشردين داخلياً في الأوساط الحضرية. ورُحّب باستراتيجية المفوضية لتوسيع نطاق المساعدة النقدية، لكن أُشير إلى ضرورة تكييف هذه البرامج مع السياق المحلي ورصدها رصداً مناسباً. وأُعرب عن التقدير لبدء تطبيق نظام إدارة الهوية بالبيانات الحيوية في عام ٢٠١٥، لكن أحد الوفود حثّ المفوضية على مواصلة تشجيع الدول على أن تضع نُظُم تسجيل وطنية خاصة بها.

٢٨- وأشار المدير إلى أن مراعاة الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية المضيفة أمر محوري في استراتيجيات المفوضية العالمية. وكانت الدعوة التي وُجّهت إلى المفوضية لتركّز على تهيئة الظروف اللازمة للعودة وإعادة الإدماج واضحةً، وكانت جميع الاستراتيجيات والنُّهُج التي نوقشت تُطبَّق تطبيقاً متساوياً عبر الحدود. وفيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي في أفريقيا، كانت المفوضية قد دعت إلى زيادة الدعم لبرنامج الأغذية العالمي، وفي الوقت نفسه تعزِّز مبادرات الاعتماد على الذات المحددة الأهداف. وردّاً على سؤال بشأن كيفية وصول المفوضية إلى السكان خارج المخيمات، قال المدير إن المفوضية تعمل على تكييف نُهجها في وضع برامج الرعاية الصحية والتعليم والمأوى وسبل العيش من أجل الوصول إلى الأشخاص في الأوساط الحضرية والريفية على السواء. وفي الوقت نفسه، يتوقف النجاح في تنفيذ سياسة إيجاد بدائل للمخيمات على وجود النُّظُم الوطنية اللازمة لدعم هذه البدائل. وأقرّ المدير بعدم الإشارة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ورقة غرفة الاجتماعات، وأكّد أن اعتبارات السن ونوع الجنس والتنوع تشكّل جزءاً أساسياً من جميع الاستراتيجيات العالمية، وأن المفوضية تعمل على إنشاء آليات لتصنيف البيانات الجنسانية على نحو أفضل.

٢٩- وفيما يتعلق بالمساعدة النقدية، أجاب نائب المدير بأن المرافق النقدية المشتركة تتيح فرصاً كبيرة لتحقيق وفورات في التكاليف، وبأن المفوضية ستسعى إلى توسيع استخدامها في أفريقيا في عام ٢٠١٦. وردّاً على سؤال بشأن مدى قدرة المفوضية على زيادة مشاركتها في أنشطة الصحة العقلية، في ضوء قلة الموارد والتمويل، قال نائب المدير إن الهدف هو ضمان توفير هذه الخدمات من خلال النُّظُم الصحية الوطنية وإن هذا يتطلب دعماً قوياً من الحكومات.

## رابعاً- الإدارة والرقابة المالية والمراقبة الإدارية والموارد البشرية

٣٠- قدّمت نائبة المفوض السامي بند جدول الأعمال، ولفتت الانتباه إلى البيئة التشغيلية الصعبة وحجم التشرد القسري في جميع أنحاء العالم. ورغم السخاء غير المسبوق الذي أظهرته البلدان المانحة، واجهت المفوضية بسبب حجم الاحتياجات الهائل أكبر فجوة في التمويل في تاريخها. ودفع ذلك إلى التفكير ملياً في كفاية الاستجابة الإنسانية الراهنة. وفي الوقت نفسه، تجري إقامة روابط أمتن بين المجالين الإنساني والإنمائي، وهو أمر يستحق الترحيب. أمّا فيما يخص تقرير مجلس مراجعي الحسابات، فقد أشارت نائبة المفوض السامي إلى صدور رأي بلا تحفظ بشأن البيانات المالية للمفوضية لعام ٢٠١٤، وتحدثت عن التقدم المحرز في مجال المساءلة ومنع الغش وإدارة الموارد البشرية.

### ألف- متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن البيانات المالية للسنوات السابقة

٣١- قدّمت المراقِبة المالية ومديرة شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري عرضاً عاماً للإجراءات التي اتّخذتها المفوضية لمتابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن البيانات المالية لسنة ٢٠١٤

والسنوات السابقة، على النحو الوارد في ورقة غرفة الاجتماعات EC/67/SC/CRP.5. وأشارت إلى أن استعراض عام ٢٠١٤ ركّز على المسائل المالية، وإدارة الأصول، والرقابة الداخلية وتقييم مخاطر الغش، وتحديث نظام تخطيط موارد المفوضية، وفهم تكاليف تنفيذ البرامج، والإدارة المالية في برامج التعليم، وإدارة الموارد البشرية. ويُعد تناول توصيات مجلس مراجعي الحسابات أولوية إدارية بالنسبة للمفوضية وسيواصل المكتب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتناول تلك التوصيات.

٣٢- وأعربت اللجنة عن تقديرها للخطوات الملموسة التي اتخذتها المفوضية استجابة للتوصيات، ورحّبت بالمصفوفات التي قُدِّمت، مما عزز الشفافية فيما يتعلق بالتوصيات المعلقة. وأعربت الوفود عن سرورها لازدياد وتيرة التنفيذ ولانخفاض عدد التوصيات المعلقة. وشُجع المكتب على الإسراع في تنفيذ ما تبقى من توصيات، ولا سيما في مجالات إدارة المخاطر، وتحسين المراقبة المالية ومراقبة المشاريع، وإدارة الشركاء التنفيذيين. وأولي اهتمام مماثل لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالموارد البشرية. إذ إن إيصال الأشخاص المناسبين إلى الأماكن المناسبة في الأوقات المناسبة أمر في غاية الأهمية، ولا سيما في حالات الطوارئ. وطلب أحد الوفود أن تقدّم المفوضية مزيداً من المعلومات عن جهودها الرامية إلى تحقيق توازن بين الكفاءة والفعالية في تنفيذ البرامج، في حين أشار وفد آخر إلى وجود حاجة إلى نهج مدروس لضمان ألاّ يأتي تحقيق مكاسب في الكفاءة على حساب البرامج الفعالة والجيّدة والمحددة السياق. وفيما يتعلق بتكلفة تنفيذ البرامج، سُئلت المفوضية عن التحديات الكامنة في ذلك، وعما إذا كانت توجد معايير على مستوى النظام يمكن أن تقيس بها المفوضية أداءها. وفيما يتعلق بالتوصية بأن تكشف المفوضية عن التكاليف الإدارية للشركاء التنفيذيين، شددت عدة وفود على ضرورة ضمان مستويات مناسبة من النفقات العامة للشركاء التنفيذيين تتيح لهم الاضطلاع بالمهام الحيوية التي جرى التعاقد معهم على تنفيذها.

٣٣- وشددت المراقِبة المالية على أن المفوضية ملتزمة بضمان الشفافية الكاملة فيما يتعلق بحالة تنفيذ التوصيات والعمل الجاري لتناولها. وفيما يتعلق بترتيبات الشراكة، كانت المفوضية قد اضطلعت بأعمال لا يستهان بها في عامَي ٢٠١٥ و٢٠١٦ من أجل تعزيز السياسات والإرشاد والرقابة، وأعرب مجلس مراجعي الحسابات عن سروره بالتقدم المحرز حتى الآن. وكانت المفوضية قد قيّمت الاستخدام المحتمل لاتفاقات الشراكة المتعددة السنوات، لكنها قررت أن ذلك لن يكون ملائماً ما دامت تواصل العمل وفق دورة تمويل سنوي، بما يتسق مع ممارسة منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وفيما يتعلق باختيار الشركاء، تملك المفوضية إطاراً معززاً، وعملية الاختيار تجري بطريقة أكثر شفافية من خلال بوابة الشراكة. والمفوضية ملتزمة بالشفافية فيما يتعلق بتكاليف شركائها التنفيذيين، لكنها تتمسك بموقفها الذي مفاده أنه ينبغي ألاّ تُدرج تلك التكاليف بوصفها تكاليف إدارية للمفوضية، حيث إنها تمثّل التكاليف الفعلية لتنفيذ البرامج. ومع ذلك، وافقت المفوضية على توصية مجلس مراجعي الحسابات بالإفصاح عن النفقات العامة لشركائها الدوليين على شكل مذكرة في بياناتها المالية. وأكدت المراقِبة المالية مجدداً التزام المنظمة بالنهج القائم على المخاطر في عمليات مراجعة حسابات شركائها التنفيذيين بطريقة تقلل إلى الحد الأدنى العبء الواقع على كاهل الشركاء وتقدّم، في الوقت نفسه، الضمانات اللازمة.

٣٤- وردّاً على سؤال بشأن الخطوات التي اتخذتها المفوضية لتعزيز عملية استعراضها المالي للاستعراض السنوي للبرامج لعام ٢٠١٦، أشارت المراقِبة المالية إلى أن المفوضية بصدد وضع إطار تحليلي يهدف إلى إظهار التكاليف والتفاوتات المتعلقة بالميزانيات، عملية بعملية، وكذلك مكامن المخاطر من حيث الصعوبات التنفيذية والبرنامجية. وهذا من شأنه أن يعزز عملية الاستعراض ويوجّه تخصيص الموارد.

## باء- معلومات مستكملة شفوية عن أعمال مكتب المفتش العام

٣٥- قدّمت المفتشة العامة بالنيابة إحاطة إلى اللجنة بشأن عمل مكتبها منذ التقرير الأخير الذي قُدّم إلى اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وتمحور حول الأهداف التالية: تعزيز وظيفة الرقابة التي تضطلع بها المفوضية، وتعزيز المساءلة والنزاهة في المفوضية، وبناء الثقة بين الموظفين والشركاء والأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية في عمل مكتب المفتش العام، وتطوير شراكات مع الكيانات الرقابية على نطاق المنظومة والمنظمات غير الحكومية. وذكرت المفتشة العامة أن التخطيط جارٍ لاستعراض خارجي لوظائف الرقابة التي تضطلع بها المفوضية، وأن نتائج ذلك الاستعراض قد تؤدي إلى استعراض خارجي منفصل لوظيفة التفتيش التي يضطلع بها المكتب، على نحو ما أوصت به اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة. وسيُسترشد بالنتائج في وضع الهيكل المستقبلي لمكتبها وتحديد نطاق ولايته. وفي الوقت نفسه، يعمل مكتب المفتش العام على ضمان الامتثال المنهجي للتوصيات المتعلقة بالتفتيش والتحقيق، وامتلاكه ما يكفي من الموظفين الخبراء.

٣٦- وشددت الوفود على أهمية الوظائف الرقابية القوية التي زادت على قدم المساواة مع ميزانية المنظمة، ورحّبت في هذا الصدد بتعزيز مكتب المفتش العام من خلال توفير مزيد من العاملين والتدريب. ولوجود موظفين في موقع أقرب إلى العمليات الميدانية أهمية خاصة. ورُحِّب بالجهود المبذولة لضمان التنسيق مع الكيانات الرقابية الأخرى، ولمواءمة عملية الإدارة المركزية للمخاطر مع معايير اختيار العمليات التي سيجري تفتيشها، ولتعزيز منع الغش والكشف عنه. وأُشيد أيضاً بعمل المفوضية على صعيد الحماية من الاستغلال والإيذاء الجنسيين.

٣٧- وقدّمت المفتشة العامة بالنيابة مزيداً من التوضيح فيما يتعلق باستعراض وظائف الرقابة التي تضطلع بها المفوضية، مشيرةً إلى أن مذكرة التفاهم الموقعة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية سارية حتى نهاية العام، وأن التمديد يتوقف على نتائج الاستعراض. وأضافت نائبة المفوض السامي أن الاستعراض سيراعي كيفية عمل الوكالات الأخرى ونتائج الاستعراضات التي أُجريت في السنوات السابقة. وردّاً على ما أُعرب عنه من خيبة أمل بشأن التأخير في تنفيذ أداة إلكترونية لرصد الامتثال للتوصيات، أشارت إلى أن الأمر لا يعود لقيود مالية فحسب، بل يعود أيضاً لصعوبات في تحديد نظام يمكن لجميع وظائف الرقابة في المفوضية استخدامه. وفيما يتعلق بادعاءات الاستغلال والإيذاء الجنسيين، أكّدت المفتشة العامة بالنيابة للجنة أن التصدي لهما من الأولويات. وتعكف المفوضية على تعزيز تدابير الوقاية، بطرق منها تحسين التدريب المتاح للموظفين والشركاء.

## خامساً- التنسيق

٣٨- عرض مدير شعبة العلاقات الخارجية ورقة بشأن الشراكات الاستراتيجية، تتضمن التنسيق ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الواردة في الوثيقة EC/67/SC/CRP.6. وقدّم معلومات مستكملة للجنة عن جهود تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، وتنفيذ نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين. وناقش أيضاً مشاركة المفوضية في التحضير لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المقبل.

٣٩- وشددت اللجنة على أن توقيت عمليات المفوضية وفعاليتها يعتمدان على نوعية شراكاتها والتنسيق مع الدول والمجتمعات المحلية المضيفة. وشُجعت المفوضية على مواصلة تعزيز التعاون مع شركائها، ولا سيما المنظمات غير الحكومية الوطنية، وعلى إضفاء الطابع المؤسسي على مبادئ الشراكة. وعلاوة على ذلك، حُثت المفوضية على تعزيز الشفافية، ومواصلة تبادل المعلومات والتشاور مع جميع أصحاب المصلحة في تصميم السياسات والبرامج. ورحّبت الوفود بتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الإنمائية بشأن الحلول. وفي الوقت نفسه، من المهم ترجمة الاتفاقات المعقودة في المقر إلى إجراءات عملية على الصعيد الميداني. وفيما يتعلق بالتحالف من أجل الحلول، أُعرب عن الأمل في أن تصبح هذه الآلية أكثر فعالية تحت رئاسة المفوضية. وحُث المكتب على دعم البلدان المضيفة وإشراكها على نحو تام لضمان أخذها بزمام أي مبادرات ومراعاة التزاماتها وأولوياتها الوطنية.

٤٠- وأعربت الدول عن اهتمامها بأن تبقى على اطلاع بالتقدم المحرز في تنفيذ نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين و"المذكرة المشتركة بين مفوضية شؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الحالات المختلطة". ويتعين أن يكون الشركاء التنفيذيون مرتاحين لتنفيذ هذه المبادرات، ولم ينته العمل في هذا الصدد بعد. وفيما يتعلق بمجموعة المسؤوليات، شُجعت المفوضية على تعزيز القيادة المشتركة في الميدان عن طريق التوصل إلى اتفاقات واضحة وفهم مشترك، كما شُجعت على توفير موارد مخصصة لأدوارها القيادية، وهو ما يضمن شغل الوظائف الحساسة. وأُشيد بالمفوضية لدورها في قيادة مجموعة الحماية، بما في ذلك متابعة عملية استعراض النظام ككل في مجال الحماية، والعملية التشاورية المستفيضة التي تُوّجت بالصيغة المستكملة من "الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩".

٤١- وفيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، شُجعت المفوضية على ضمان إفراد مكان بارز من جدول الأعمال لمحنة الأشخاص المشردين قسراً. وأُعرب عن القلق إزاء عدم الاهتمام بالحماية في تقرير الأمين العام المعنون "إنسانية واحدة، مسؤولية مشتركة". وشدد أحد الوفود على التوجيهات المتعلقة بالسياسات التي قدّمتها المفوضية في استنتاجات اللجنة التنفيذية بشأن الحماية الدولية وأهميتها بالنسبة للعملية المفضية إلى مؤتمر القمة. وأُثني على المفوضية لإيلائها الأولوية، في مؤتمر القمة، للتعليم في حالات الطوارئ. وعلى صعيد "الصفقة الكبرى" المتعلقة بتمويل الأنشطة الإنسانية، شددت الدول على أن الكفاءة لا تتعلق أساساً بخفض التكاليف بل ينبغي أن تؤدي إلى استجابة أفضل لصالح السكان المتضررين. وشدد أحد الوفود على ضرورة أن يستفيد المستجيبون المحليون والمنظمات غير الحكومية المحلية أيضاً من الصفقة الكبرى.

٤٢- وأعرب المدير عن تقديره للدعم والتأييد القويين فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها المفوضية في مجالي التنسيق والشراكات، وللمشورة المقدمة بشأن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وقال إنه يوافق على ضرورة أن تشكّل كلّ من مسألة اللاجئين والمشردين داخلياً، فضلاً عن الحلول، محاور مركزية في مؤتمر القمة، وقدّم تأكيدات بأن مسألة الحماية ستحظى باهتمام كافٍ أثناء الحدث نفسه. وفيما يتعلق بالشراكات مع الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، شدد على أن بناء قدراتها بهدف نقل البرامج إليها يشكّل جزءاً أساسياً من سياسة المفوضية، وأنه شرط معياري في اتفاقات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية الدولية. وفيما يتعلق بالتنسيق بين الوكالات، أقرّ المدير بالحاجة إلى زيادة تعزيز فهم "المذكرة المشتركة بين مفوضية شؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الحالات المختلطة"، وأشار إلى أن الدائرة المشتركة بين الوكالات المدعَّمة التابعة للمفوضية تركز على ضمان التنفيذ في الميدان.

## سادساً- الحماية الدولية

### ألف- معلومات مستكملة شفوية عن متابعة حوارات المفوض السامي بشأن تحديات الحماية

٤٣- اشتركت نائبة مدير شعبة الحماية الدولية (السياسات والقانون) وكبيرة المستشارين في شؤون السياسات (الحماية) في تقديم المعلومات المستكملة عن متابعة حوارات المفوض السامي بشأن تحديات الحماية، بما في ذلك نتائج حوار عام ٢٠١٥ المتعلق بفهم ومعالجة الأسباب الجذرية للتشرد. وأُعلن أيضاً عن موضوع الحوار لعام ٢٠١٦، وهو "الأطفال المتنقلون".

٤٤- وفيما يتعلق بحوار عام ٢٠١٥، أقرّت اللجنة بأن الجهات الفاعلة في العمل الإنساني لا يمكنها أن تعالج من التشرد إلاّ أعراضه. وأشير إلى أن نظام العمل الإنساني الحالي مثقل بالأعباء، ويتحمّل المجتمع الدولي مسؤولية التحلّي بالقيادة والبحث عن حلول للتشرد الجماعي وتدفقات الهجرة المختلطة، من خلال الربط بين التدخلات الإنسانية والإنمائية منذ بداية الأزمة وتوفير الحماية للسكان اللاجئين من خلال سبل قبولٍ منظمة وآمنة وقانونية. وفي هذا الصدد، شددت الوفود على أهمية اغتنام الفرص في الأحداث الرئيسية التي تنظَّم في عام ٢٠١٦، مثل مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني واجتماع ٣٠ آذار/مارس بشأن سبل قبول اللاجئين السوريين. وشددت الدول على ضرورة تبادل الآراء في موضوع أكثر تحديداً، وأشادت بالموضوع الذي اختير لحوار عام ٢٠١٦.

٤٥- ورحّبت نائبة المدير بالاهتمام بموضوع عام ٢٠١٦. ورأت أن من شأن هذا، في الواقع، أن يسمح بإجراء مناقشة أكثر تركيزاً لموضوع يشغل المفوضية في أنحاء كثيرة من العالم. وردّاً على سؤال بشأن تعميم منظور الحماية، أكدت نائبة المدير للجنة أن المفوضية تعمل على إدماج الحماية في المجموعات العالمية التي تقودها أو تشارك في قيادتها. وتوفر المفوضية تدريباً

منتظماً على الصعيدين العالمي والميداني، وتضع أدوات ومعايير بشأن الحماية تُنفَّذ من خلال المجموعات العالمية. وقد كانت التوجيهات الواردة في بيان اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن "الأهمية المحورية للحماية في العمل الإنساني" حاسمةً في تعزيز ترابط جهود الحماية والإمساك بزمامها عبر جميع قطاعات الاستجابة الإنسانية.

## باء- معلومات مستكملة شفوية عن استنتاج(استنتاجات) اللجنة التنفيذية

٤٦- عرضت مقررة اللجنة التنفيذية التقدم المحرز حتى الآن. وكانت الدول قد وافقت في تاريخ سابق من شهر آذار/مارس على المضي قُدُماً في موضوعين اعتُمدا لعام ٢٠١٦، في إطار خطة العمل المتعددة السنوات، من دون تعديل، وهما: "الشباب" و"التعاون الدولي من منظور الحماية والحلول". وقد كشفت مناقشة نطاق الموضوعين عن نقاطٍ تتوافق عليها الآراء، واتُّفق على أن تنظّم المفوضية إحاطات بشأن المسائل المتبقية التي كانت الدول قد أثارت تساؤلات بشأنها، ومن جملتها ما يلي: الربط بين البرامج الإنسانية والإنمائية، واستراتيجيات الحلول الشاملة، وإشراك الشباب من خلال التعليم والتدريب وفرص كسب العيش، والمشاورات العالمية بشأن الشباب. وقد طلب بعض الدول أيضاً إدراج نقاط جديدة في نطاق كلا الموضوعين، وفي هذا الصدد، ستقترح المقررة الصيغة. وسيُعقد اجتماع آخر للدول بعد الإحاطات.

٤٧- ورحّبت الوفود بالنهج البنّاء المتّبع فضلاً عن اعتماد خطة العمل المتعددة السنوات، التي توفر قدراً أكبر من إمكانية التنبؤ. وحُثت الدول الأعضاء على العمل معاً بروح إنسانية من أجل اعتماد استنتاج في عام ٢٠١٦. وشُدد على ضرورة أن تكون عملية التفاوض بشأن الاستنتاجات شاملة وتوافقية، وأن توازن بين مصالح الدول المختلفة. وأشارت الوفود إلى الروابط بين مواضيع الاستنتاجات وعدد من العمليات الأخرى، بما فيها المشاورات العالمية بشأن الشباب اللاجئين والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التعامل مع التنقلات الكبيرة للاجئين والمهاجرين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

## سابعاً- سياسة البرامج/الحماية

٤٨- قدّم نائب مدير شعبة دعم البرامج والإدارة، إلى جانب نائب المدير المسؤول عن الحلول الشاملة في شعبة الحماية الدولية، ورقة غرفة الاجتماعات EC/67/SC/CRP.4 المتعلقة بالإطار الاستراتيجي للمفوضية المقترح على الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وذكر أنه جرت مواءمة المواضيع الواردة في مشروع البرنامج مع الأولويات الاستراتيجية العالمية للمفوضية، وكذلك مع الاستراتيجيات والمبادرات السياساتية التي وضعها المفوض السامي لفترة السنتين الحالية. وقد قُدِّم مشروع البرنامج إلى اللجنة الدائمة لإطلاعها عليه قبل أن تستعرضه لجنة البرنامج والتنسيق في الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٦ وقبل أن تستعرضه الجمعية العامة وتعتمده قرب نهاية العام.

٤٩- وأعربت عدة وفود عن تأييدها للمضمون العام لمشروع البرنامج. ورُحِّب بمواءمته مع الأولويات الاستراتيجية العالمية، إذ كلفت اللجنة التنفيذية المكتب باستخدام الأولويات الاستراتيجية العالمية بوصفها إطارها الأساسي للنتائج. وفي معرض التعليق على المضمون، اقترحت عدة وفود تعديلات على مشروع البرنامج.

٥٠- وبالإشارة إلى الفقرة ٢١-٧، أشار أحد الوفود إلى أن قرار الجمعية العامة ١١٦٦(د-١٢) كلّف اللجنة التنفيذية بإصدار توجيهات إلى المفوضية. وبناءً على ذلك، اقتُرح تكييف الفقرة (ح)، الصفحة ٤، التي تقتضي من المفوضية "المتابعة المنهجية للتوصيات ذات الصلة الواردة في خطط العمل المنبثقة عن المؤتمرات الدولية وإشراك منظمات إنسانية وإنمائية أخرى ..."، بما يتوافق مع دور اللجنة التنفيذية المبيَّن في القرار ١١٦٦(د-١٢).

٥١- وتناولت عدة تعليقات "إنجازات متوقعة" أو "مؤشرات إنجاز" بعينها. ففيما يتعلق بـ "الإنجاز المتوقع" في الفقرة (ج)، الصفحة ٦، ["زيادة سلامة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية من العنف والاستغلال، ولا سيما النساء والأطفال"]؛ علّق أحد الوفود على احتياجات القُصّر غير المصحوبين للحماية، واقترح أن تنظر المفوضية في إضافة مؤشرين آخرين للإنجاز هما "خفض عدد التنقلات الثانوية الخطرة" و"زيادة لم شمل الأسر من خلال إعادة التوطين". ولوحظ أن الإشارة الوحيدة إلى التعاون الدولي جاءت في سياق الحلول الدائمة (الفقرة (و)، الصفحة ٧). ولذلك، أوصى أحد الوفود بأن يضاف "التعاون الدولي" بوصفه "إنجازاً متوقعاً" مستقلاً وقائماً بذاته. وفيما يتعلق بالإعادة الطوعية إلى الوطن وإعادة الإدماج (الفقرة (و)، الصفحة ٧)، طلب أحد الوفود إدراج مؤشر يقيس الزيادات في جهود المفوضية على صعيد التعاون والشراكة في المشاريع في مناطق العودة، بما في ذلك فرص كسب العيش. وطلب أحد الوفود أن يشار أيضاً إلى سياسة المفوضية المتعلقة بإيجاد بدائل للمخيمات (الفقرة ٢١-١٥) بإدراج "مؤشر إنجاز" جديد [على سبيل المثال "زيادة النسبة المئوية من عمليات المفوضية التي تدعم إيجاد بدائل للمخيمات"]. وحذّر وفد من توسيع وزيادة تصنيف مجموعة المؤشرات، مشيراً إلى أهمية مواءمتها مع المؤشرات المحددة للأولويات الاستراتيجية العالمية.

٥٢- وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء استخدام صفة "غير النظامية" لتوصيف التنقلات البحرية في الفقرة ٢١-١١، الصفحة ٨. واقتُرح البديل التالي: "وستواصل المفوضية المشاركة في البحث عن الأشخاص الذين يجري إنقاذهم في البحر أو يُعثر عليهم مسافرين خلسة، والذين هم في حاجة إلى حماية دولية، وفي إيجاد حلول لهم".

٥٣- وأكدت عدة وفود ضرورة التركيز على الولاية الأساسية للمفوضية المتمثلة في حماية اللاجئين، وطلب أحد الوفود إدراج إشارة إلى الولاية الأساسية للمفوضية المتمثلة في إيجاد حلول دائمة للاجئين في الصفحة الأولى من مشروع البرنامج. وأُشير إلى أن بعض المسائل المذكورة في مشروع البرنامج - مثل المساواة بين الجنسين والحفاظ على البيئة والطاقة المتجددة وسبل كسب العيش والتعليم والصحة العامة - يُفضَّل أن تتناولها وكالات متخصصة تملك الكفاءات

الأساسية في هذه المجالات، وذلك بالنظر إلى اعتبارات فعالية التكلفة أيضاً. ولا ينبغي أن تشارك المفوضية في حالات التشرد الداخلي إلاّ بناءً على دعوة من الدولة المعنية. وأعرب أحد الوفود عن التحفظ على الإشارة الواردة في الفقرة ٢١-١٦ ومفادها أن المفوضية ستعمل "مع الشركاء بما يضمن أن تشكل الحلول الدائمة للنزوح جزءاً من خطط أوسع نطاقاً للتنمية وبناء السلام"، وذكر أن ولاية المفوضية تقتصر على المساعدة والحماية والحلول، وأن أي مشاركة في بناء السلام تتجاوز الولاية الإنسانية البحتة للمفوضية.

٥٤- واعترض أحد الوفود على عبارات من قبيل الإشارة إلى "المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين" في الفقرة ٢١-١٠، الصفحة ٨، وذكر أنها لا تلقى القبول من جميع الوفود. ورأى وفد آخر أن صياغة تلك الفقرة لا تتسق والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. وأعربت عدة وفود عن تأييدها لصيغة وتركيز الفقرة ٢١-١٠ بشكلها الحالي.

٥٥- وطرحت عدة وفود أسئلة بشأن عملية إعداد مشروع البرنامج، ودور الدول الأعضاء فيها، والخطوات المقبلة للنظر فيه. ولاحظ أحد الوفود أن اللجنة استلمت ورقة غرفة الاجتماعات متأخرةً، واقترح إرجاء مناقشة مشروع برنامج حتى اجتماع اللجنة الدائمة المقبل، ممّا يتيح الوقت لإجراء مشاورات مع العواصم. وكررت عدة وفود أن اللجنة التنفيذية مكلفة بإصدار إرشادات إلى المفوضية وفقاً لقرار الجمعية العامة ١١٦٦(د-١٢)، واستوضحت دور اللجنة التنفيذية مقارنة بدور لجنة البرنامج والتنسيق التي ليست في وضع يسمح لها ببحث المسائل التقنية والفنية المتصلة بعمل المفوضية. ولاحظ وفد آخر أن من غير المناسب إجراء أي تغييرات أساسية في سياق مشروع البرنامج لأنه يستند إلى الأولويات الاستراتيجية العالمية التي سبق للجنة أن اعتمدتها، ومن الأفضل تناول التغييرات المقترحة في مناقشة منفصلة للأولويات الاستراتيجية العالمية.

٥٦- وشكر نائب مدير شعبة دعم البرامج والإدارة اللجنة على تعليقاتها. وفيما يتعلق بالفقرة (ح) [متابعة التوصيات المنبثقة عن المؤتمرات الدولية]، ذكر أن المقصود بها الإشارة إلى العمليات الكثيرة التي يمكن أن تشارك فيها المفوضية، ويمكن توجيهها إلى منظومة الأمم المتحدة ككل، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولا تلغي هذه الإشارة دور اللجنة التنفيذية بصفتها هيئة إدارة المفوضية، وستتاح للجنة فرصة استعراض العمليات التي تشارك فيها المفوضية أثناء اجتماعها السنوي لدى الموافقة على ميزانية وبرنامج المكتب للسنة المقبلة. وفيما يتعلق بالتغييرات المقترح إجراؤها على المؤشرات، من المهم الحفاظ على الاتساق مع الأولويات الاستراتيجية العالمية التي اتُّفق عليها وتُعدّ متسقة مع السياسات والالتزامات السابقة التي اعتمدتها اللجنة. وأقرّ نائب المدير بأهمية مسألة كفاءة التكلفة، مشيراً إلى أن المكتب يولي الأولوية للتزود بالمنتجات محلياً كلما أمكن ذلك. ولاحظ أيضاً أن المفوضية تسعى إلى اعتماد نهج متعدد القطاعات في تدخلاتها بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وأعادت نائبة مدير شعبة الحماية الدولية تأكيد هذه النقطة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وأوضح نائب

مدير شعبة دعم البرامج والإدارة أن المقصود بالإشارة إلى بناء السلام في الفقرة ٢١-١٦ ليس توسيع نطاق ولاية المكتب، بل الاعتراف بأن الأعمال الإنسانية التي تضطلع بها المفوضية لتيسير العودة الطوعية قد تحدث في سياق عمليات بناء السلام.

٥٧- وأعرب مدير شعبة دعم البرامج والإدارة عن أسفه للتأخر في تقديم الورقة إلى اللجنة بسبب التأخر في ورود الصيغة المحررة من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأوضح بأن هذه الورقة متكررة، تصدرها المفوضية كل سنتين، وأنها أُرسلت إلى اللجنة لإعلامها بها بناءً على توصية مقدمة من الأمانة العامة للأمم المتحدة بأن تطلع الوكالات هيئات إدارتها على مشاريع برامجها. وبالنسبة لفترة السنتين السابقة، كانت اللجنة قد قدّمت توصيتين، أُرسلتا فيما بعد إلى لجنة البرنامج والتنسيق. وأضاف أنه سيعاد النظر في العملية المتعلقة بفترة السنتين المقبلة، في ضوء الشواغل التي أعربت عنها الوفود.

٥٨- وفي ضوء المناقشة، قرر الرئيس أن اللجنة الدائمة ليست في وضع يسمح لها باعتماد مشروع المقرر الوارد في المرفق الثاني من ورقة غرفة الاجتماعات، الذي طُلب فيه إلى اللجنة الإحاطة علماً بالخطة البرنامجية لفترة السنتين. وأوضح بأن مشروع البرنامج أُرسل إلى اللجنة لإعلامها به. وبناءً على ذلك، سيُناقَش مع لجنة البرنامج والتنسيق على النحو المقرر، في إطار استعراض الإطار الاستراتيجي المقترح للأمم المتحدة ككل، وستُبلّغ لجنة البرنامج والتنسيق بمناقشة هذه اللجنة.

## ثامناً- الميزانيات البرنامجية والتمويل

٥٩- أشارت نائبة المفوض السامي لدى تقديم هذا البند إلى التحديات التي تواجه المجتمع الدولي فيما يتعلق بالنزاعات الجديدة وتلك التي لم تُسوَّى وبالزيادة في التشرد على صعيد العالم. ونتيجة لذلك، لم تعد المفوضية قادرة حتى على تلبية أدنى حد ممكن من متطلبات الحماية الأساسية والمساعدة المنقذة للحياة من أجل الحفاظ على الكرامة. وشددت على الضرورة الملحّة لإعادة التفكير في الطريقة التي يموّل بها العالم الاستجابة للأزمات الإنسانية، وتحدثت عن مبادرات عديدة جارية لتحقيق ذلك.

٦٠- واشتركت المراقِبة المالية ومديرة شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري مع مدير شعبة العلاقات الخارجية في تقديم معلومات مستكملة بشأن الميزانيات والتمويل لعامَي ٢٠١٥ و٢٠١٦ (EC/67/SC/CRP.7). واستعرضت المراقبة المالية الوضع المالي لعام ٢٠١٥، وقدّمت معلومات مستكملة عن ميزانية عام ٢٠١٦ التي أقرّتها اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، مشيرةً إلى أن أربع ميزانيات تكميلية قد وُضعت بقيمة إجمالية تبلغ ٥٢٠,٧ مليون دولار. ولاحظ مدير شعبة العلاقات الخارجية أن ميزانية المفوضية زادت بأكثر من الضعف بين عامَي ٢٠١٠ و٢٠١٥، ما يعكس الزيادة في التشرد القسري على صعيد العالم. ورغم العدد القياسي من المساهمات والجهود التي تبذلها المفوضية لتوسيع قاعدة جهاتها المانحة، فإن الفجوة بين ميزانية عام ٢٠١٥ والتمويل المقدَّر المتاح بلغت حوالي ٣,٥ بلايين دولار.

٦١- وأعربت اللجنة عن تقديرها للمعلومات المستكملة المفصّلة، بما في ذلك تصنيف المعلومات، المقدمة بشأن الاحتياجات الجديدة أو الطارئة الواردة في النداءات الإضافية الصادرة في الآونة الأخيرة، وهو ما أعطى صورة شاملة عن معدل وقدرات التنفيذ في المفوضية، وأعربت عن تقديرها للشفافية في عرض التقلبات في الميزانية المعتمدة للّجنة التنفيذية. وشُجعت المفوضية على إطلاع الشركاء والدول الأعضاء على المعلومات ذات الصلة عند تحديد الأولويات وتخصيص الموارد للميدان، ولا سيما بالنظر إلى أن ما يقرب من النصف فقط من ميزانية المفوضية قد مُوِّل في عام ٢٠١٥. وشُجعت المفوضية على مواصلة إضافة مانحين جدد إلى قاعدة جهاتها المانحة، وحُثت الدول الأعضاء على تقديم دعم قوي للمفوضية في عام ٢٠١٦ وما بعده.

٦٢- وشكرت المراقِبة المالية الوفود على الدعم السخي الذي قدّمته للمفوضية، وأكّدت للجنة أن المكتب سيولي عناية قصوى لضمان فعالية التكاليف في إدارة الأموال المتلقاة. وردّاً على سؤال بشأن الكيفية التي ستضمن بها المفوضية برمجة تلك المستويات القياسية من التمويل على نحو فعال، قالت إن المكتب يعكف على تعزيز نُظُمه المالية والمحاسبية، وهو ما من شأنه أن يحسّن صنع القرار على صعيد تخصيص الموارد وتحديد أولوياتها. وردّاً على سؤال بشأن الميزانيات التكميلية الإضافية المتوقعة، أشارت إلى أن المفوضية تتوقع ظهور احتياجات إضافية في أوروبا. وذكر مدير شعبة العلاقات الخارجية أن المكتب قد توصل إلى اتفاق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يضمن أن تكون نداءات المفوضية جزءاً من خطط أوسع للاستجابة الإنسانية المشتركة بين الوكالات، وأن تُدرج احتياجات اللاجئين فيها جميعاً.

٦٣- واعتُمد مشروع المقرر بشأن الميزانيات البرنامجية والتمويل لعامَي ٢٠١٥ و٢٠١٦، على النحو الوارد في مرفق هذه الوثيقة.

## تاسعاً- أي مسائل أخرى

٦٤- وافقت اللجنة على أنها ستواصل في عام ٢٠١٦ متابعة ممارسة تعميم التقرير إلكترونياً لاستعراضه واعتماده. وسيُعمَّم مشروع تقرير الاجتماع الخامس والستين للجنة الدائمة بحلول ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وسيتاح للدول الأعضاء أسبوعان لاستعراض التقرير، ويمكنها في غضونهما وحتى ٢٩ نيسان/أبريل أن تقدّم تعليقات أو تصويبات على صيغة مداخلاتها. وستُدرَج التعديلات، حسب الاقتضاء، ثم سيعاد تعميم التقرير وسيُعتبر أنه اعتُمد.

## المرفق

# مقرر بشأن الميزانيات والتمويل لعامَي ٢٠١٥ و٢٠١٦

*إن اللجنة الدائمة،*

*إذ تذكِّر* بالمقرَّرين اللذين اعتمدتهما اللجنة التنفيذية بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية في دورتيها الرابعة والستين والخامسة والستين (الوثيقة A/AC.96/1132، الفقرة ١٥، والوثيقة A/AC.96/1143، الفقرة ١٣، على التوالي)، وكذلك بالمناقشات التي أجرتها في إطار بند الميزانيات البرنامجية والتمويل في الاجتماع الرابع والستين للجنة الدائمة المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥،

*وإذ تؤكد من جديد* أهمية تقاسم المسؤوليات تضامناً مع البلدان المضيفة للاجئين،

١- *تذكِّر* بأن اللجنة التنفيذية قد وافقت، في دورتها الرابعة والستين، على البرامج والميزانيات الأصلية للبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والخاصة بالمقر في إطار الميزانية البرنامجية للمفوضية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغة قيمتها ١٧٩,٥ ٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لعام ٢٠١٥؛

٢- *تذكّر* بأن اللجنة التنفيذية قد وافقت، في دورتها الخامسة والستين، على البرامج والميزانيات المنقحة للبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والخاصة بالمقر في إطار الميزانية البرنامجية للمفوضية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (المنقحة)، البالغة قيمتها ٢٣٤,٤ ٦ مليون دولار لعام ٢٠١٥؛

٣- *تلاحظ* أن الميزانيات التكميلية لعام ٢٠١٥ بلغت ١٥٦,٤ ١ مليون دولار للبرامج التي تُنفَّذ لفائدة اللاجئين على صعيد العالم وانعدام الجنسية على صعيد العالم، والمشاريع المخصصة للأشخاص المشردين داخلياً؛

٤- *تلاحظ* التقليص البالغة قيمته ١٥٨,٤ مليون دولار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

٥- *تحيط علماً* بزيادة الميزانية السنوية للمفوضية لعام ٢٠١٥ لتبلغ مجموعاً نهائياً قدره ٢٣٢,٤ ٧ مليون دولار؛

٦- *تذكّر* بأن اللجنة التنفيذية وافقت، في دورتها السادسة والستين، على البرامج والميزانيات الأصلية للبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والخاصة بالمقر في إطار الميزانية البرنامجية للمفوضية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/AC.96/1147)، والبالغة قيمتها ٥٤٦,٣ ٦ مليون دولار لعام ٢٠١٦؛

٧- *تلاحظ* أن الميزانيات التكميلية لعام ٢٠١٦ تبلغ حالياً ٥٢٠,٧ مليون دولار للبرامج التي تُنفَّذ لفائدة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً؛

٨- *تحيط علماً* بزيادة الميزانية السنوية للمفوضية لعام ٢٠١٦ لتبلغ ما مجموعه حالياً ٧ ٠٦٧,٠ مليون دولار؛

٩- *تسلّم* بأن حالات الطوارئ والأنشطة غير المتوقعة التي تتكشف في عام ٢٠١٦ قد تسفر عن الحاجة إلى ميزانيات تكميلية إضافية أو موسعة، وبأن تلبية هذه الاحتياجات ستستلزم توفير موارد إضافية علاوة على الموارد المتاحة للميزانيات القائمة؛

١٠- *تحثّ* الدول الأعضاء على مواصلة الاستجابة بسخاء وبروح من التضامن وفي الوقت المناسب للنداء الذي وجهه المفوض السامي من أجل جمع الموارد اللازمة لتمويل الميزانية السنوية لعام ٢٠١٦ بشكل كامل.